العدد (1718) السنة السابعة - الأثنين (8) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

ترسيم

سياسة الابتسامة

نزار عبد الستار

لا نتوصل، في كل ما نتابعه على وسائل الاعلام، الى ملامح واضحة للسياسة العراقية، فالاعلام في اغلبه لا يعدو ان يكون صورة دعائية، وكل الحوارات التي تدور فضائيا هي توصيفية واجرائية اكثر منها توضيحية واستقرائية.

ما يثير القلق في الوسائل المرئية هذه الساعات المتتالية من الكلام الذي يركز في مجمله على الازمة ويتفرع فيها بل ويحلل مسالكها الادارية وتنقلاتها الروتينية. واذا ما راقبنا ما يقوله النواب على شاشات التلفزيون فلن يمكن للمشاهد ان يتوصل الا الى صورة مشوشة عن الهيكل التنظيمي والاداري للبرلمان فالجميع يتحدثون عن المراحل وعن القوانين وعن اليات التصويت واليات الاتفاق والاجتماعات وتكاد الازمة في كل تعنكباتها هي الصبغة الاساس والعلامة الاكثر بروزا، ونراها تهيمن، ليس فقط على الفن الاعلامي، وانما على النشاط السياسي برمته.

لا نلمح في سياسيينا القدرة على التناظر والشحذ العاطفي ولا نراهم يهتمون بالتركيبة النفسية للناخب بل نجدهم يحركون النزعة التوترية التي تغلب على المواطن وسلوكه في الشارع. ان بلدا كالعراق هو من المنظور النفسي بلد تعقيدات ومشكلات، وتكاد الصفة المتشنجة هي الغالبة في كل تعاملاتنا الحياتية والغريب ان السياسي لا ينتبه لهذا ولا يحاول صناعة خطاب رومانسي حالم وانما يعمد الى اثارة التوتر من خلال الانفعالات والصوت المرتفع والتعقيد الاجرائي والخوض في تفاصيل قانونية وشحذ المسننات الخلافية لبتر الامل وخلق صورة معتمة.

لاشك اننا نعاني من الافتقار الى الثقافة السياسية والى بنية فكرية استرخائية ورؤية افقية. كما اننا نعاني من هيمنة الازمة كمدخل للتعاطي السياسي واذا ما تتبعنا الفصول التشريعية والتنفيذية فسنجدها تركز على الاختلاق الخلافي بالاستناد إلى الثغرة القانونية او التفسير القانوني الملتبس بل وصل الامر الى التشكيك في عقلانية الدستور واهليته وهذا الامر يعد تطورا لما شهدته البلاد من اعمال عنف في السنوات الماضية ويبدو ان المسار السياسي في اعتماده على مبدأ خلق الازمة يتجه الى تفكيك القانون وان الصراع السياسي يمر الان بدورة حياة اخرى لكنها دورة لاتقل خطورة عن الانفلات فاعتبار الازمة شكلا سياسيا تنافسيا ومضمارا للتباري هو بالضد من القانون الذي يجب ان يحافظ على قداسته ويجب ايضا ان تكون للسياسي القدرة على رسم الابتسامة وتبنيها كنهج سياسي.

nizar__165@yahoo.com

البيـان رقـم (١٣) وفقـه المقـابـر الجمـاعـيـة

جمال جصاني

الزعيم عبد الكريم قاسم يلقي كلمة

من الصعوبة بمكان العثور على من تساعده عدته المعرفية، على فك طلاسم مثل هذه المحطات، احداث اندثرت تحت كثبان المسخ والتزييف المتواصلة منذ اجيال، برمجة النسيان هذه شقت لها دروباً جديدة بعد (الفتح المبين). فالذاكرة المثقوبة والمذعورة لم تعد تمتلك مايكفي من الهمة والكرامة، لتعيد الى الاروع منا حقوقهم المنتهكة.

منذ تلك الجمعة السوداء في ٨شباط من عام ١٩٦٣ ومنذ ان مهد البيان سيء الصيت رقم (١٣) الطريق؛ لمشاريع المقابر الجماعية والهرولة على خطى حوافر دواب الاسلاف، رشحت الارهاصات الاولى لما سيعرف لاحقاً بـ (الحملات الايمانية).

في الثامن من شباط انطلقت الرصاصات الاولى الى قلب جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية، تلك الشخصية الوطنية الرائعة، والذي كان مصرعه بمثابة ساعة الصفر للمتآمرين وقطعان الحرس القومي للتسلل الى مركز البث والارسال في منطقة ابو غريب ووزارة الدفاع ومن ثم باقي المواقع الحكومية الحساسة والتي انهارت تباعاً، نتيجه حزمة من القرارات والسياسات البعيدة عن الحكمة التي اتبعها (الزعيم) ومن تجحفل بالاهازيج معه. بلاشك كانت المباغتة قد فعلت فعلها وشلت ماتبقى من قوى حاولت عبثاً الدفاع عن مشاريع احلامها النبيلة. لم يصغ (الزعيم) الى نصائح الاوفياء من مساعديه، وسار بملء ارادته الى حيث مقتله في وزارة الدفاع، التي وصلتها قوات المتآمرين بعد ساعة من وصوله. الجماهير المحتشدة عند اسوار الوزارة، طالبته بتوزيع السلاح لتقوم بواجبها في الدفاع عن الجمهورية الاولى، غير ان (الزعيم) اصر على يبقيها منزوعة السلاح بمواجهة اشرس حملة ارهاب ضد المجتمع العراقي وقواه الحية، تحت ذريعة (عدم رغبته بنشوب حرب اهلية) بمثل تلك القرارات المترددة شرعت الابواب امام (المنحرفون) للتنكيل بأجمل واروع ما أنجب العراق آنذاك.

وهكذا لم تجد (الجمهورية الاولى) من يدافع عنها سوى حفنة قليلة من الجنود والضباط وجموع متناثرة من سكان الازقة الشعبية الذين تصدوا لقطعان الحرس القومي بما توفر لهم من اسلحة بدائية. . لقد انتظر (الزعيم) عبثاً وصول الامدادات والقوات المساندة له، وبعد ان جف حبر الوهم، وازدادت قذائف (المنحرفون) جرأة في النيل منه ورفاقه المدافعين عن حلم الجمهورية الاولى، تلقف وهماً آخر وقرر الاستسلام. لم يكن يدرك ان لزميله السابق في الثكنات (عبد السلام عارف) تأويل آخر لذلك النص (عفا الله عما سلف) ووصية شاردة من كثبان ذلك اليباب هي: (الغدر عند المقدرة).

وعن تلك المحنة والهزيمة السياسية والحضارية قال (سلام عادل) قبل اسابيع من اعتقاله واستشهاده البطولي: (لقد خسرنا المعركة عام ١٩٥٩ وليس الآن) فلم يمر عام على الثورة حتى هيمنت السياسات المترددة والذيلية على سدة القرار في الحركة الوطنية والديمقراطية، وكشفت قيعان المجتمع الراكدة عن مكنوناتها وملامح مخلوقاتها المحتقنة بكم هائل من الموروثات المتنافرة. آنذاك اكتسحت الشعارات الديماغوجية (البيارغ) والحناجر، ولم يعد امام الهمسات الخجولة للحكمة سوى الاعتكاف بعيداً عن عجاج تلك الاندفاعات الجامحة.

لم ينتبه (الزعيم) الذي ترنح كثيراً على ايقاعات انشودة (ماكو زعيم الا كريم) الى ذلك الخطر الذي انتبه اليه مبكراً حفيد (زرقاء اليمامة) الجواهري الكبير. تلك الافاعي التي انتزعت زمام المبادرة، بعد ان سبرت غور الاهازيج الخاوية.

في الثامن من شباط عام ١٩٦٣ كشف سكان ومستوطني ارض (الميزوبوتاميا) عن صبغتهم السياسية ومنظومتهم القيمية بشكل لم يشهده تاريخهم من قبل، في تلك الايام الكالحة هرول العراق عارياً، ولايعوزنا اليوم الا ذلك الطفل وصرخته غير الملوثة.

الجيل الأول من (الذباحين) أطلق على أكبر جرائم العصر (والتي تبرأ منها لاحقاً عرابها جمال عبد الناصر) اسم (عروس الثورات). الغزوة التي نحرت ارهاصات حلم جواد سليم الشامخ وسط بغداد،وعلى انقاض ذلك الحلم اليتيم شيدوا أكبر حقول لتنمية الكوابيس.

وبالرغم من مرورنصف قرن من الخيبات والتدهور القيمي والمادي بعد سلسلة الحروب الداخلية والخارجية، وسبع سنوات على سقوط (الدولة-العوجة) مازالت ستائر الصمت تحاصر ذلك (الحدث-الفاجعة) الذي اكتنز ملامح العراق قبل طوفان الزيف وسطوة (جمهورية الخوف) ومازالت قيم الجمهورية الاولى تزداد اغتراباً على سطح تضاريس الاولويات الخائبة للجيل (الجديد-القديم) من سلالات اولي الامر. ولكن يبقى امر امتلاك الوعي والمعرفة اللازمة من اجل النهوض مجدداً بعيداً عن حضائر الغيبوبة، اقرب الى المحال من دون الموقف الموضوعي والشجاع من تلك (الحقيقة الغائبة) خلف نقاب (العروس).

الاحزاب السياسية العراقية
اشـكـاليـات الـتـاريـخ واشـكـاليـة الـدولـة

علي حسن الفواز

لايمكن الحديث عن تاريخ الاحزاب السياسية في العراق دون الحديث عن مرجعيات هذه الاحزاب وتاريخية تشكلاتها في سياق ظروف الصراعات والتحولات الكبرى في الافكار والسياسات وماتحمله من تمثلات تعبر عن انحيازها لفكرة او اتجاه معين في هذه الصراعات والتحولات. لان مفهوم الحزب بمعناه اللغوي يعني التحيز والتشييء والتمثل النفسي والايديولوجي لخطاب أو فكرة معينين!وهو ماوردت الإشارة إليه في النص القرآني (وكل حزب بما لديهم فرحون) وهذا ينسحب ايضا على المعنى الفكري ايضا في وضع مقايسة لمفهوم ألحزب وتعريفه من خلال ما يعنيه كفعل شرطي في اطار الانتماء للايديولوجيا أي الانتماء الى منظومة من الافكار التي تعبر عن مصالح وتصورات جماعات طبقية او سياسية او عقائدية، وهذا مايجعل بعض الاحزاب اقرب الى (مفهوم الجماعة) التي تحدد شروطها وحدودها في سياق وجودها الاشكالي مع الجماعات الاخرى على مستوى الصراعات والمصالح والعلاقات ....

هذه الظاهرة ليست خلافية في اطار فهمنا التقليدي والمعاصر لمفهوم الحزب، رغم كل مايرافق هذا المفهوم من التطورات والتعقيدات الحادثة، اذ ان الكثير من القراءات الايديولوجية والسياسية والفكرية حاولت ان تجترح لمفهوم الحزب اطارا آخر في سياق ثقافة المدينة السياسية والمدينة التجارية وفي اطار علاقات اجتماعية/سياسية تجاوزت عقدة النمط وعقدة السياق الطارد لاية فكرة خارجه، لكن البعض ظل يتعاطى مع الحزب في اطار فهمه لماتمثله الجماعة في تقاليد البنى الاجتماعية التقليدية الحافظة لفكرة الانتماء)الابوي) في المجتمع الذي مازالت تحكمه قيم اجتماعية محدودة وضاغطة وقيم اقتصادية وانتاجية وعلائق ذات مرجعيات زراعية ريفية خاصة تمنح البعد الايديولوجي/الحزبي بعدا اقرب الى الهيمنة الرمزية الابوية، خاصة بعد تمظهر ظاهرة السلطة السياسية ونموذجها الايديولوجي في ظاهرة الانقلابات العسكرية، اذ تبدو في هذا القياس وكأنها بيان لنسق يؤكد ما هو مقابل لفكرة العصاب القبلي أولا، ولفكرة تسويغ هذا العصاب كخطاب في بيان مفهوم ألقوة والسيطرة والتعويض ثانيا، حيث يفترض شرط هذا البيان وجود الباعث على استمرار الهيمنة من خلال ظاهرة الزعيم/الاب/المالك، مثلما يفترض بالمقابل وجود المكان القومي واللغوي والتعويضي الذي يجعل فكرة الحزب هي استمرار لفكرة المكون القبائلي /العشيري/الاثني الذي يؤسس خطابه على اساس الانتماء للفكرة الجوهرية التي يجسدها الزعيم/القائد/ الفحل/ الشيخ/ الاب، والقبيلة او الطائفة.

ومن هنا فان اتساع ظاهرة الاحزاب السياسية بعد ظهور الدولة الوطنية الدولة العراقية الجديدة جاء في سياق نمو الظاهرة السياسية في داخل الاطار الوطني الذي استعار الكثير من بنياته من الاشكال التقليدية للدول الكبرى وسعي النخب السياسية والتجارية الى صياغة فضاءات حزبية تقلد ما هو موجود في البنية الحزبية داخل المجتمع الانكليزي، كما فعل نوري سعيد وكما فعل كامل الجادرجي ومحمد حديد وغيرهم، فضلا عن المعطيات العالمية والقومية وتأثيراتها على الواقع العراقي والتي اسهمت في تشكيل ملامح لحركات سياسية ذات مرجعيات معينة بدءا من الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الماضي.

ان ظهور بعض الانزياحات في نمو المؤسسات التقليدية في المجتمع العراقي تمثلت الى تلك المرجعيات، مثلما تمثلت من جانب اخر في رمزية القوة التجارية والرمزية الدينية والاجتماعية، والتي اثرّت على ملامح الحزب السياسي، تلك فرضت ضواغطها على اساس هيمنة مركز معين أو رمز معين في المكان وفي السلطة. ولعل المفهوم التقليدي للحزب وطبيعة نمطه الاجتماعي كرس هذه الوحدة في اطاره التنظيمي باعتباره شكلا خاضعا لالية اعادة انتاج التنظيم الاجتماعي والثقافي ازاء الواقع وصراعاته وازماته، لان تاريخ نشوء الاحزاب العراقية ارتبط بالازمات دائما الكونية منها و القومية والازمات الاجتماعية/ السياسية، وكثيرا ما ينهار هذا الحزب او ذاك او يتخلى عن الكثير من خطوط عمله الستراتيجية والعقائدية مع تغير هذه الازمات او سوء الاستجابة لشروطها. وان اية قراءة عميقة للبنية التنظيمية للمؤسسة الاجتماعية والتجارية العربية ستؤكد لنا الطبيعة الاشكالية الحاكمة للنظام الحزبي والنظام الاجتماعي والسياسي ليس في اطار التعددية والشراكة وانما في جوهر فرض فكرة السيطرة من خلال انتاج المركز الشمولي الحاكم وصانع الادوار /نظام العوائل الارستقراطية التي يمكن ان يعادل شكلها ومفهومها وهيمنتها الاطار الحزبي في الدولة التقليدية المبني على اساس القرابة العصابية والقرابة المكانية او الاثنية وغيرها ...

في اطار هذا التصور عن ظاهرة الحزب السياسي ومرجعياته الاجتماعية، نجد ان تاريخ العلاقات بين الاحزاب السياسية العراقية ظل تاريخا مشوبا بالحذر والالتباس وربماالصراع، بسبب مرجعيات هذه الاحزاب وضعف بنياتها الايديولوجية والبرامجية والتنظيمية، فضلا عن ضغط البنية الدينية العميقة والمؤثرة في المجتمع العراقي وتأثير مؤسساتها التشريعية والفقهية في صناعة الرأي العام، وكذلك طبيعة البنية الاجتماعية المغلقة والتي لاتسمح بوجود الظاهرة الحزبية خارج مؤثرها الاجتماعي والثقافي، لذا كانت العلاقة هذه العلاقة بين الاحزاب خاضعة لموجهات الواقع الاجتماعي اكثر من أي شيء آخر!! وهو ماحدث خلال فترة الخمسينات حين اتحدت بعض الاحزاب السياسية لتشكيل جبهة الاتحاد الوطني التي اسهمت بشكل شعبي ومحدود في صناعة حراك اجتماعي اسهم مع صعود نجم العسكرتاريا في انتاج ثورة ١٩٥٨ تحت ضغط الحراك الجماهيري الذي بدأ من احداث وثبة كانون عام ١٩٤٨، ولكن هذه الجبهة الهشة سرعان ما انهارت عند اول مواجهة للاستحقاق السياسي والتي ادّت الى كوارث مدمرة على الشارع العراقي اسهمت فيما بعد في صناعة اشكال للديكتاتوريات السياسية والايديولوجية وبروز ظاهرة الطغيان والقمع والاستبداد، واحاطة اية حوار سياسي بين الاحزاب بشي من الحذر والالتباس، وهو ما حدث فعلا بعد تكرار النموذج اثر انهيار الجبهة الوطنية في العراق عام ١٩٧٨ وما نتج عنه من تصفيات دموية ...

غياب ظاهرة الفضاء السياسي الحاضن لحوار الاحزاب السياسية يعكس غياب ظاهرة الدولة الديمقراطية، ويعكس ايضا ضعف البرامج التي تتبناها هذه الاحزاب، فضلا عن العمق الاجتماعي العصابي لهذه الاحزاب، وهذا ما يجعل ظاهرة الحزب السياسي يميل الى الية العمل السري اولا والى ثقافوية العمل الانقلابي والسيطرة على مقاليد السلطة واخضاع الاخرين الى سلطته، وهذا ما كان يحدث دائما في التاريخ الانقلابي لحزب البعث الذي مارس اقصى سياسات الاقصاء ضد الاحزاب الاخرى ووضع شروط قهرية وتابعية لعلاقته معهم والتي سرعان ماتنتهي بتصفيات دموية وصناعة النموذج التقليدي العصابي الذي يستمد خطابه ونظامه من مفهوم القبيلة في اطارها السلالي ...

ومن نجد ان قراءة منظومة الحزب السياسي العراقي ترتبط بشكل عميق بقراءة منظومة الدولة ذاتها وطبيعة القوى المهيمنة فيها وعلاقاتها مع الاخر المهيمن العالمي والاقليمي والمحلي وشرطه في التعاطي مع الاشكالات السياسية في البلدان الخاضعة لاشكال من الوصاية السياسية او علاقات التبعية، ولاشك ان ظاهرة اعدام رموز الحزب الشيوعي العراقي (فهد ،صارم،حازم) في نهاية الاربعينيات من قبل الدولة العراقية يعكس توجه المهيمن السياسي للدولة العراقية التابعة، الدولة العصابية ضد نمط معين الايديولوجيا لاحساسه بخطورتها على سلطته الاجتماعية والسياسية، والعمل على قطع اية فرصة للحوار مع الاحزاب الراديكالية والاكتفاء بالحوار مع الاحزاب الارستقراطية وذات النزعات البرجوازية في مجال تشكيل الحكومات التقليدية وكذلك اعدام قادة المجتمع الديني العراقي (السيد محمد باقر الصدر بالشيخ عبد العزيز البدري، السيد محمد محمد صادق الصدر) من قبل النظام البعثي يعكس ازمة الخوف من الافكار التي تهدد مركزيته وسلطته ونظام هيمنته ..

القراءة السيسيولوجية للقوى المكونة لشكل ووجود الدولة العراقية تؤكد الطبيعة النوعية للخطاب الثقافي والعقائدي لهذه الدولة، وانساق الحراك السياسي وتقاليده في ادارتها وفرض اشكال المهيمن السلطوي فيها والرافض اساسا لوجود اي استعداد لقبول اشكال معينة للتعددية السياسية التي توجد فيها معارضات حقيقية وحراك سياسي نافذ، والذي يستوعب اصحاب الثقافات والاتجاهات والانتماءات الاخرى. فضلا عن ان القانون العرفي السائد بين القبائل وضع شروطا واحكاما تحافظ على جوهر معين للجماعة التي قد تتقاطع مع المفهوم الحداثي للحزب السياسي، من خلال ماتتماهى به الجماعة مع المهيمن السلطوي للقبيلة المالكة والتي تفرض شروطها احيانا على طبيعة الصراع السياسي وربما تكون هي ذاتها خرج التغايرات التي يفترضها هذا الصراع ،اذ تجد السلطة الحاكمة ان الحفاظ على القبائل ونظامها يجنبها مشاكل اخرى معقدة في المناطق المحكومة بالعرف القبائلي والبعيدة عن تأثرات الاحزاب الايديولوجية ..

وهذا التاريخ المركزي للدولة القديمة هو ذاته المهيمن في اغلب الدول العربية في عصرنا الجديد، فالمنظومة السياسية ظلت خاضعة لمركزيات ومهيمنات يحكمها العصاب السلطوي، وان ظاهرة الاحزاب في هذه الدولة هي ظاهرة تنتمي الى ثقافة الهامش، ولايمكن ان تؤسس وجودها وخطابها السياسي الاّ على اساس دعم وتقوية المتن السلطوي والعصابي.

ولعل من اخطر ما واجهته الدولة العربية الحديثة بعد ظهور ماسمي بثقافة الاحياء، هو العودة الى فكرة الدولة القديمة المحكومة بعصاب المهيمنات باعتبارها دولة الاب ودولة التابو، لانها شكل من اشكال حماية العصاب من تداخلات منظومة الافكار العالمية التي جاءت بعد التفككات الهائلة في بنية الدولة التقليدية، وبداية هذا النموذج بدأ مع دعوات الكثير من النخب الثقافية والدينية الى حماية الدولة العثمانية بمواجهة القوى الاجنبية (الصليبية) رغم ان الدولة العثمانية التي كثيرا ما عمدت الى تسويق فكرة الدولة/ الخلافة، والدولة الراعية لحقوق المسلمين وأهل الذمة كيافطات لاغواء الوعي الشعبي هي من اكثر الدول القامعة لحقوق الامم الاخرى من خلال سياستها القهرية وشيوع نزعتها العسكرية وفرضها أنظمة اجتماعية واقتصادية غاية في الجهل والتخلف ومنعها لاي شكل من اشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي وحتى التمتع بالحقوق اللغوية والثقافية في المكان وفي تداول الافكار....

لذا نجد ان التعاطي مع ظاهرة الحزب السياسي بمفهومه المعاصر يعدّ مفهوما نخبويا تشكلت ملامحه الاولى مع بدايات وصول الافكار الجديدة الى الشرق العربي ودخول المنطقة مرحلة (الاستعمار) الثقافي، اذ بدأت البعثات الوافدة الى دول اوربا، مقابل تأثير بعض الحركات الاستشراقية على النخب الثقافية، ونشوء بعض المظاهر الثقافية في المجتمع مثل حركة المطابع وحركة الترجمات للاداب الاوربية وتشجيع النخب الحاكمة على انشاء منتديات ثقافية واحزاب سياسية على الطريقة الغربية، ولكن ومع تأثيرات ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ وتأثيرات المدّ الديمقراطي الثوري والدعوات الطوباوية بدأت تتشكل ملامح ثقافات جديدة خاصة انتشرت بين المثقفين ،خاصة في مصر والعراق، وصولا الى امتداداتها بين قطاعات واسعة من الجماهير، اذ نشأت في بدايات العشرينيات احزاب ذات طابع محافظ مشوب بميول رومانسية ثورية مثل حزب الوفد والحزب الوطني وحركة الاهالي في العراق وغيرها من الاحزاب في العراق وبلاد الشام ،ولكن في الثلاثينيات بدأت ظاهرة الاحزاب الشيوعية بالظهور في بعض الدول العربية تحت ايقاع مؤثرات الدولة السوفيتية ونشوء بعض الاحزاب الماركسية في شرق اوربا، مثلما بدأت بعض الاحزاب القومية بالظهور كرد على اتساع الظاهرة الماركسية اولا وكرد فعل على ظاهرة الاستعمار لاغلب الدول العربية وتقسيمات اتفاقية سايكس بيكو والتعاطي مع المد القومي الذي ظهر مع دعوة الشريف حسين في الحجاز في ضمان حقوق العرب القومية ثانيا ، وكذلك مع تداعيات الزحف اليهودي على فلسطين ونتائج معارك ١٩٣٦ واستشهاد عبد القادر الحسيني في معركة القسطل ..

ان الاطلالة على تاريخ تشكل الخارطة الحزبية في الوطن العربي لايعني ولادتها ولادة طبيعية وانها جزء من عملية تحوّل تاريخي في الفكر والمؤسسة العربيين، بقدر ما تمثل ولادتها استجابة لمجموعة من العوامل الخارجية التي اسهمت بشكل واضح في انتاج مؤسسة حزبية غير واضحة الملامح، ولعل هذا هو الذي جعل هذه الاحزاب خارج المتن السياسي الحقيقي وانها عاشت بعيدا عن ان تؤسس لها تقاليد تاريخية تديم وجودها، واحسب ان انهيار اغلب هذه الاحزاب بعد التحولات الانقلابية في مصر عام ١٩٥٢ وفي العراق ١٩٥٨ وفي سوريا وفي الجزائر، ونشوء احزاب تضم بين اعضائها النخب العسكرية واصحاب الميول الانقلابية، يؤكد عدم وجود القاعدة الشعبية الواسعة والخطاب الفكري العميق الحافظ لهوية هذه الاحزاب، وان تسلم بعضها للحكم والسلطة في دول معينة جاء بفعل تحول هذه الاحزاب الى مؤسسات قمعية وعسكرية ...

ومن هنا ندرك خطورة وتأثير الصراع القديم بين المركز السلطوي والعصابي بملامحه التقليدية الابوية والعسكرية بين الهامش الاجتماعي والثقافي غير المستعد تاريخيا وفكريا لانتاج مفهوم اخر للسلطة وله البرنامج الواضح للتعاطي مع المشكلات والتعقيدات التي تتحكم باليات الحكم في الدولة العربية، فضلا عن ان العقل السلطوي العربي لم يفرز بين مفهومي الدولة كمؤسسات ونظام شمولي للحكم وبين الحكومة/ السلطة التي تمثل الاليات الاجرائية لديمومة فعل الدولة، كل هذا يجعل من الصعب وضع الحزب السياسي في اطار وسياق يكفل فاعليته وحيويته ،ولعل بعض الاحزاب السياسية بمحمولاتها الايديولوجية المتعددة قد اخذت من امراض وعقد الحكومات الشيء الكثير، اذ انها تؤسس برنامجها وحواراتها وخطابها على اساس مركزي وقهري يحمل بين طياته الشفرة الاستعلائية والسلطوية التي لا تؤمن بالحوار مع الاخر ومفاهيم التعددية والشراكة والحرية والديقراطية والحقوق المدنية وشرعنة المواطنة كرابطة جوهرية في العلاقة بين المكونات الاثنية والقومية داخل المجتمع ..

ان مستقبل هذه الاحزاب في ضوء تعقد الصراعات الكونية وتجاذب قواها المتعددة، يعكس خطورة ما يمكن ان تواجهه المنظومة الفكرية والثقافية العربية، وضرورات التعاطي الاشكالي مع اجندة ما تطرحه الاليات الصراعية على مستوى الاصلاح والتحديث في النظم الاجتماعية والاقتصادية وقدرة هذه الاحزاب على تمثل جوهر هذه التحولات وهي المشيّئة في تابوات عقائدها وكارزماتها وخطاباتها الذي لم يؤسس طروحاتها الايديولوجية الاّ على اساس نظرية المؤامرة والغزو وتكفير الاخر وعدم شرعية الحوار مع الثقافات المجاورة.

ولا شك ان اعادة قراءة و فحص تاريخية العمل الحزبي وتفكيك الكثير من منظوماتها وادراك اوليات نخبها وقياداتها، تكشف خطورة هذه العزلة وانعكاساتها في انتاج الجمود العقائدي وتبني ثقافات وايديولوجيات لاتنتج سوى الازمة او تسهم في صناعتها، فضلا عن عدم قبول أي منحى للتجديد وتحريك الاليات والنظم ومحاور الاجراء على مستوى العلاقة مع السلطة/كنمط ومهيمن واساسي في العقل العربي، وكذلك العلاقة مع العالم المتحرك من حولنا وعلى مستوى الناس الذين يحتاجون الى منقذين نبلاء من كل محنهم القديمة، والذي سيكون من شأنه وضعنا امام لحظة تاريخية فارقة قد تعيد انتاج تاريخ المنطقة العربية برمتها ،خاصة اذا عرفنا ان السلطات العربية لاتملك اية رغبة في تحريك كرسي الرئيس والمرؤوس ولا حتى كرسي صاحب المقهى لانها مهووسة بغريزة السلطة، وربما من اجل هذه الغريزة تمارس مع الاخرين لعبتها الاثيرة لعبة الحائط والحجر...

وفي سياق هذا المفهوم نجد ان ظاهرة الحزب السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتفكك اطر الهيمنة التقليدية التي كان يفرضها النظام البعثي الطارد للاحزاب الاخرى، بدأ يسعى الى ايجاد الكثير من الشروط القديمة في صياغة مفهوم الحزب السياسي بقطع النظر عن مرجعيات النخبوية او الدينية او ذات المزاج الطائفي او حتى العشائرية باستثناء الاحزاب القديمة ذات الخطاب الايديولوجي المعروف والتي ظلت تمارس خطابها ايضا بنوع من البرغماتية التي تجنبها الاصطدام مع الايديولوجيات الدينية والقبائلية والتي مازلت تؤمن بفكرة السيطرة واقصاء الاخر، ولعل بعضها مازال يؤمن بطرائقية العنف المسلح كطريق اساسي لفرض هيمنته على السلطة وتكريس نموذجها التقليدي الذي لايؤمن بالحوار وجدل الافكار والهويات. ومن ابرز المشكلات التي تواجهها ظاهرة الاحزاب السياسية في هذه المرحلة تكمن في عدم تشريع قانون لهذه الاحزاب، اذ من شأن هذا القانون ان يضع سياقات عمل لها وطبيعة مكونها السياسي والايديولوجي، خاصة فيما يتعلق بهوية الحزب وطبيعة تمويله، وطبيعة تعاطيه مع مفهوم الدولة المدنية التي حددها الدستور العراقي والتي تضع شرط التعددية وشرط نبذ الارهاب والعنصرية والطائفية الاساس لوجود هذا الحزب او ذاك.

ان حوار الاحزاب في اطار صناعة وصياغة شكل الدولة الديمقراطية التي تؤمن بهذه التعددية ونظام المؤسسات والشراكة السياسية يعوزه الكثير من الاستحقاقات والبرامج التي تكفل حيوية هذا الحوار، اذ ان مفهوم الدولة مازال غائما ومحفوفا بصراعات معقدة هي جزء من استحقاقات المهيمنات القديمة وطبيعة الشكل السياسي القديم الذي فرض شروطه القاسية والغاشمة في استفراغ الشخصية العراقية المثقفة والعامة وتهميشها خارج اطار الواقع الاجتماعي والسياسي ،فضلا عن وجود الاحتلال الامريكي العسكري وشروطه التي مازالت تفرض اجندتها في الحراك السياسي واعادة تشكيل خارطة الصراعت السياسية وعلاقة القوى السياسية مع بعضها، بالاتجاه الذي يجعل الفضاء السياسي ملبدا بالكثير من ملامح العتمة والغموض ..

ومن هنا يتبين لنا ان تأهيل الواقع الاجتماعي والواقع السياسي هو المقدمة التي تحتاج الى الكثير من الاثراء، باتجاه صياغة الاطر الحيوية للنماء والحراك السياسي الفاعل، الذي يتجاوز عقد التخندقات التي فرضتها تداعيات الواقع السياسي المعقد، وفتح نوافذ وهوامش توفران مجالات حقيقية لحوار فاعل يقوم على اسس وشروط بناء الدولة الحضارية، الدولة المدنية التي يشترك فيه الجميع وتحترم الجميع ،دولة الحقوق والواجبات، دولة المواطنة ودولة الحوار غير الطارد لصانعيه. لذا فان شرط بناء هذه الدولة هو الشرط الاساسي والفاعل في ايجاد المحركات الفاعلة للتنمية السياسية، وهذا ما يفترض الحاجة الى خلق اسس بنيوية عميقة تؤمّن صيرورة الدولة بدءا من تعميق البناء التعليمي الواسع والحيوي وبناء المدرسة الجديدة التي تكرس قيم العلم والابداع والجمال الثقافة الانسانية، وكذلك توسيع مديات الثقافة الديمقراطية وتعميم مفاهيمها وتعزيز دور الثقافة المدنية ونبذ كل اشكال الثقافات المهيمنة الطاردة لاية عودة لاشكال الحكم الديكتاتوري ...

ان تعزيز وجود هذه الدولة وشرعنة وجودها كالية للحكم والادارة وتكريس قيم التعددية والبناء الحضاري ودعم توجهات الحوار بين الثقافات المتعددة والهويات التي يتكون منها الشعب العراقي في اطارها الاجتماعي والسياسي، والدعوة الى اعادة انتاج الحزب السياسي وفق مفاهيم حضارية تؤكد اهمية البرامج الوطنية والسياسية ،واهمية تجاوزه لعقدة الحزب/الانقلاب والحزب /المعسكر باتجاه الحزب /الحوار والحزب/الفكر الانساني .